نحو بلورة توجه في التعامل مع قضية عرب 1948 (3 من 3)

اسرائيل فسّخت المجتمع العربي الى طوائف.. ومن فرّط بالموقف الوطني فرط أيضا بالحقوق وتمسك بفتات المائدة

التيار القومي في الداخل لا ينخرط في مؤسسات هي أدوات تنفيذ السياسة الاسرائيلية: كالحكومة ووزاراتها

عزمي بشارة*

خلفيات اجتماعية لإشكاليات سياسية

فقدت القرية العربية في الداخل منذ النكبة اقتصادها الزراعي دون أن تطور اقتصادا آخر. وهي إضافة إلى ذلك لم تفقده لصالح مدينة عربية مفتوحة لهجرة الريف إليها. ولم تشهد القرية هجرة حقيقية إلى المدينة على أثر خراب الزراعة بفعل المصادرة وتغير بنية الاقتصاد ومنافسة الزراعة اليهودية وغيرها، بل بقيت القرية في مكانها دون زراعة ودون اقتصاد تتضخم وتصبح بلدة،ثم مدينة في عرف وزارة الداخلية الاسرائيلية، تؤوي عمالا وموظفين في اقتصاد المدينة اليهودية. أما الاقتصاد المحلي الوحيد فما هو إلا مهن حرة وخدمات تقدم إلى هؤلاء العاملين المنتجين في الاقتصاد اليهودي.

رحلت البرجوازية الصاعدة في مرحلة الانتداب والإقطاع ونخبة المدينة الثقافية والبيروقراطية مع المدينة الفلسطينية ذاتها في عملية التهجير في النكبة. ونبتت البرجوازية الجديدة والفقيرة العدد على هوامش الاقتصاد الاسرائيلي من قطاعات مثل مقاولات البناء والوكالات والتجارة بالجملة. وهي لم تؤسس، ولا تؤسس لاقتصاد عربي جديد، وليس بوسعها ذلك، بل هي جزء من الاقتصاد الاسرائيلي، مثلها مثل بقية القطاعات الاقتصادية التي يقطن المعتاشون عليها في القرية العربية.

ولا جدوى من محاولة تأسيس اقتصاد عربي في داخل أراضي 48 مستقل عن الاقتصاد الاسرائيلي. فمجرد التفكير بذلك هو استقلال عن الواقع والمنطق، ناهيك عن السوق والعملة والأسعار والبنوك وغيرها. وحتى البطالة والصحة ومخصصات الشيخوخة تعتمد على نظام التأمينات والضمانات القائم في الاقتصاد الاسرائيلي المرتبط بوجود دولة. المواطنة الاقتصادية قائمة، وهي من الدرجة الثالثة او الرابعة، ولكنها قائمة حتى لو تم التخلي عن المواطنة السياسية غير المتساوية أيضا. ولذلك فالصراع لتحسين وضع القرية العربية وتصحيح اقتصادها ولو قليلا يتم في الاطار القائم، وفي إطار البنية الاقتصادية القائمة، وعبر تحديه في الوقت ذاته.

ولكن من ناحية أخرى، إذا تم التسليم بأن التطور يجري في الاطار الاسرائيلي القائم فقط ودون أي تدخل أو تخطيط عربي فسوف تكون النتائج وخيمة، وقد كانت وخيمة حتى اللحظة. قد يرتفع مستوى معيشة المواطنين العرب حينا وينخفض حينا كحالات متأثرة بمعدلات النمو والركود وغيرها. ولكن العملية الأساسية المثابرة والعنيدة تبقى تهميش الاقتصاد العربي في الداخل، كهامش لمركز، وكمجرد ظاهرة مرافقة للتطور والأزمات في مراكز الاقتصاد الاسرائيلي اليهودية.

هيئة تخطيط

والوجهة الأساسية هي تحويل القرى إلى بلدات مكتظة دون تخطيط بحيث تدفع نوعية الحياة لتشبه جميعها أحياء فقر كبرى، أشبه ببلدات السود في جنوب افريقيا في عهد نظام الفصل العنصري، الأبارتهايد، ولتصبح الحياة فيها على المدى البعيد، من ناحية الجريمة والعنف الموجه نحو الداخل وردود فعل المجتمع على الحداثة متراوحة بين الأصولية والانحلال بين سياسات هوية محلية وطائفية وعشائرية ومحاولات اندماج فردي في الحياة الاسرائيلية وضحالة الحياة الثقافية، جحيما لا يطاق داخل جيتو.

ولذلك ورغم كون العرب في إسرائيل جزءاً من الاقتصاد الاسرائيلي إلا أن الوجهة يجب أن تتلخص في ترك الحبل على غاربه، وترك الاقتصاد يتطور عفويا بموجب متطلبات السوق الاسرائيلي وحده. فالتطور العفوي هو تطور خاضع ومتأثر بتشكل بموجب حاجات المركز اليهودي الاقتصادية وقواعده وقوانينه وليس بموجب حاجات المجتمع العربي، والسوق في النهاية هو سوق يهودي.

من أجل ذلك يلزم وجود جسم تخطيط عربي، يخطط لنوع المطالب التي تطرح على الدولة العبرية، ونوع المبادرات المطلوبة من المجتمع. هل يجب أن يكتفي النضال الاجتماعي بالدفاع عن المخصصات والتأمينات والمعونات الرسمية أم يطور المجتمع العربي بنى تحتية مادية وبشرية ومطالب للاستثمار، ويهيئ المجتمع العربي لمطالب كهذه . من واجب هيئة تخطيط كهذه أن تعد لسطح البناء وما يجب أن يكون عليه ونوع الصناعة أو المشاريع التي تستطيع القرية العربية، أو مجموعة قرى، استيعابها. حتى لو تطلب الأمر تشجيع عدة قرى وبلدات على التجمع في رابطة تخطيط، وفي منطقة صناعية موحدة مثلا، ولبحث نوع التخصصات لدى خريجيها، وبعدها عن المركز، وحجم الضريبة فيها، وسعر الارض.. ويمكن أيضا بحث نوع الزراعة الممكنة للتصدير، نوع التخصصات التي ينبغي تشجيع الشباب على دراستها، وغير ذلك لغرض التخطيط لاقتصاد ما، لمقومات اقتصادية ما تتجاوز التأثر فقط بما يفرضه المركز.

سلطة تنفيذية

ولكي يكون الغرض واضحا، وبعيدا عن أي التباس، لا أتحدث هنا عن جمعيات تخطيط مختصة بمجلس إدارة معين وتمويل خارجي، مع احترامي للجمعيات ودورها، ولا عن مهرجانات ولا مؤتمرات ولا ورشات عمل ولا غيره. الحديث هنا عن شكل من أشكال السلطة التنفيذية التخطيطية في إطار نوع من الإرادة الذاتية للمواطنين العرب، لا أقل. ولا ينفع في مثل هذه الحالة اقل من ذلك، وطبعا يتطلب وجود هيئات تخطيط معتمدة وجود هيئات منتخبة ذات شرعية تضع السياسات التي يتم بموجبها التخطيط وتمويلها، ولا مناص من انتخاب المواطنين العرب لهيئة من هذا النوع مباشرة، مع دفع رسوم ولو شاقل واحد في الشهر لنوع من برلمان لعرب الداخل مع ميزانية بالحد الادنى لهيئات وجهاز موظفين. وليس المطلوب أن يفصلهم عن الحكم المركزي ولا أن يعطل المطالبة بالمساواة، بل بالعكس المطلوب هو أن يوفر الإجابة على تهميشهم وتميزهم. وهو غير قادر على القيام بمهامه إلا كخاص ضمن العام، وإلا كحالة ارتباط وانفصال في الوقت ذاته. فهو في حالة الاقتصاد مثلا يدرك أنه جزء من الاقتصاد الاسرائيلي وهو لا يتمكن من الانفصال عنه، ولكنه لهذا السبب بالذات عليه أن يجد جوابا على حالة دفع مواطنيه نحو الهامش على مسار تطور مشوه هو عبارة عن ظاهرة جانبية، أو مضاعفات مرافقة لإجابة الاقتصاد والتخطيط على حاجات الآخر وليس على حاجاته.

لم تعترف اسرائيل لفترة طويلة بهوية المواطنين العرب القومية العربية الفلسطينية. وتعاملت معهم كطوائف دينية أقلياتية من جهة، وكرعايا درجة ثانية من جهة أخرى. والمقصود أن إسرائيل لم تنكر هوية العرب في إسرائيل الوطنية من جهة لكي تعترف بهم كمواطنين متساوين مندمجين من جهة أخرى. نقول ذلك لكي نذكّر بعض الاخوة الذين يرون تناقضا بين الهوية الوطنية والمواطنة المتساوية أن المذكورة أعلاه ليست دولة ليبرالية ترغب في إنشاء أمة من المواطنين وتصر على أن مهمتها التاريخية هي تحويل اليهود في كافة أنحاء العالم إلى أمة تملك دولة. وتتعارض المساواة الكاملة مع أيديولوجيتها الرسمية، أي مع الصهيونية.

وعندما حاولت المؤسسة الحاكمة منذ نهاية السبعينات التعامل بشكل جزئي وبشروط مع العرب كعرب لهم مؤسسات، فقد ترافق ذلك بتحسين وضعهم كمواطنين أيضا. ولن نبحث حالياً في أسباب التغيير الذي طرأ بالنضال وبتغيير بنية واقتصاد المجتمع الاسرائيلي ذاته.

من الناحية الثانية تزامن الوعي بحقوق المواطنة وتصعيد المطالبة بالمساواة مع ازدياد الوعي الوطني عند المواطنين العرب أنفسهم. لم تأت الوطنية على حساب المطالبة بالمساواة بل تكامل المطلبان في الصيرورة التاريخية بغض النظر عن وجود أكثر من تناقض بينهما على مستوى المفهوم.

وبعد أن اعترفت بها جزئيا حاولت المؤسسة السياسية والامنية أن تضبط الهوية العربية كعربية إسرائيلية، أي كهوية متعايشة مع الصهيونية وتقبل بأقل من المساواة، وكهوية دونية تحول مفهوم مواطن الدرجة الثانية إلى ثقافة وأخلاق دونية، وتقبل بالانفصال عن الموقف الوطني الفلسطيني، وتحاول الانتماء إلى ثقافة المحتلين. وقد وجدت ثقافة الهامش هذه من يتبناها، ومن يربط مصلحته بالمؤسسة الاسرائيلية السياسية والامنية: ثقافة تفاخر بنصف هوية المواطنين العرب الوطنية تبنت إسرائيل ومعها الحالة الاسرائيلية في المجتمع العربي في الداخل مجموعة آليات للتعامل : مثل العودة إلى وسائل قديمة ومجربة لتفسيخ الوعي الوطني بواسطة إحياء نفوذ ممثلي النعرات الطائفية والعشائرية. هؤلاء لا يمكنهم أن يبرزوا بالموهبة أو الموقف بل فقط بتسعير النار ضد الآخر داخل نفس المجتمع وإخمادها ضد السلطة الحاكمة، هؤلاء لا يستفيدون إلا من إلحاق الضرر بمجتمعهم إذ يبرزون فقط كممثلي طوائف أو عشائر متصارعة أو متأخية حسب ما تمليه مصلحتهم. وآليات أخرى منها وضع حدود جديدة قانونية لشرعية العمل السياسي العربي، ومنها أيضا إطلاق النار على المتظاهرين ومحاولة ردع وترويع الناس ثم إقامة لجنة تحقيق لاحتوائهم ثم عدم احترام نتائجها، ثم إثارة نقاش حول عدم احترام نتائجها، ثم إلقاء اللوم على الضحية وهكذا.. ولكن الطريقة الجديدة التي برزت قريناتها هي محاولة التأثير على مستوى الثقافة السياسية والسلوك السياسي والاخلاق والقيم السائدة.

وفي الثقافة السياسية «العربية الاسرائيلية» يتم بحجة النزعة الواقعية نشر وتكرار تصور يختزل الناس إلى مجرد أعين لتحقيق مآرب فردية، بما في ذلك من إلحاق ضرر بالإنسان.. وعلى هذه الصورة يراد أن يصمم شكل القيادة السياسية كقيادة نيابة برلمانية مطلبية تحقق مطالب فردية بواسطة العلاقة الجيدة مع الوزارات الاسرائيلية، وهذا هو مقياس «شطارة» النائب في ظل هذه الثقافة السياسية.

القيادة السياسية هي قيادة سياسية أولا. ويقاس عملها حسب الظرف التاريخي بقدرتها على إثارة قضايا ومعالجتها بموجب الخط السياسي الذي انتخب على أساسه، وبقدرتها على المطالبة بتحسين ظروف وحياة الناس وفضح سياسة التمييز، وتنظيم النضال ضدها وطرح بدائل لها، والحفاظ على الموقف الوطني والعقلاني في آن. ولكن نزعة الحياة على الهامش كنصف عربي وبنصف حقوق تؤدي أيضا إلى نزعة العزوف عن السياسة إلى درجة طرح السؤال في الانتخابات الاخيرة للبرلمان : «وما حاجتنا إلى قيادة سياسية؟». السؤال الاول يفضي للثاني والعكس صحيح.

فُتات ولائم

بموجب هذا المنطق طبعا يتحول العرب إلى أيتام على موائد السلطة الحاكمة : فتات ولائم في حالة «البرايمرز» في الاحزاب مثلا، وفتات خبز جاف وحرب قبائل وعشائر على السيطرة على المجالس المحلية والبلديات في الأيام العادية. صادروا الدولة والوطن ويلهون السكان الاصليين بصراع على السيطرة على بلديات ومجالس محلية ضامنين بذلك أمرين: تفسيخ المجتمع ومنع تطور مؤسسات قيادية مركزية في عملية بناء وتشكيل شعب، وحشر العرب في الصراع على جزء ضئيل من مقدرات ومصادر وإمكانيات الدولة التي يعيشون فيها.

تاريخيا نستطيع الجزم بأن من فرّط بالموقف الوطني فرط أيضا بالحقوق وتمسك بفتات المائدة في إطار نظام من الواسطة والزبونية للمؤسسة الصهيونية له ولأقاربه ومقايضاتها بمواقف. كان الموقف الوطني دائما هو شرط التمسك بالحقوق.

موقف التيار القومي في الداخل من الانتخابات البرلمانية

والمعروف أنه ينتمي لهذا التيار ناشطون سياسيون كانوا في الماضي يرفضون الانتخابات للبرلمان الاسرائيلي أو المشاركة فيها بالتصويت، وآخرون كانوا يشاركون ضمن قوائم مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة،وقبلها الحزب الشيوعي، والحركة، والحركة التقدمية وغيرها. ومن المعروف أن الحركة الاسلامية في الداخل تخوض انتخابات الكنيست بأحد شقيها، أما الشق الثاني فيشارك أفراده بالتصويت والاقتراع (أي لا يقاطع الانتخابات رسميا) وإن كان لا يخوض الانتخابات بقائمة خاصة به، هذا عدا مشاركته في الحكم المحلي التابع رسميا لوزارة الداخلية والمعبر عنه بالبلديات والمجالس المحلية.

لقد قرر التيار القومي المنظم في التجمع الوطني الديمقراطي خوض الانتخابات البرلمانية بعد مخاض طويل ونقاشات مضنية منشورة وغير منشورة. ولكن القرار جاء طبيعيا ودون اعتراضات على المبدأ حتى من قبل أولئك الذين لم يتحمسوا للفكرة. لقد وقفنا في حينه أمام حالة من تآزم وتشظي الحركة الوطنية في الداخل بعد اتفاقيات أوسلو وتحويلها إلى هامشية وعاجزة عن التأثير على مجريات الأمور على الساحة العربية.

وإزاء ما شخصناه على أنه حالة «أسرلة» زاحفة تتمثل بتحول مطلب المساواة إلى مطلب اندماج على هامش المشروع الصهيوني، بما في ذلك من إسقاطات على الثقافة الوطنية والمواقف السياسية، وبما في ذلك من مظاهر تآزم العلاقة مع الذات المعبر عنه في نشوء شخصية «العربي الاسرائيلي» المنفصمة، قررنا أن الطريق الوحيد للتأثير هو طرح التيار القومي الديمقراطي للمنافسة في الانتخابات كطرف سياسي ذي علاقة بواقع العمل السياسي الذي يريد تغييره. فمقاطعة الانتخابات، كموقف سياسي، لا يؤدي بالجماهير إلى مقاطعتها، بل إلى تهميش من يدعو لذلك عن الناس. وبذلك تبقى «الجماهير» فريسة «أسرلة» تفرضها العملية الانتخابية بعد أن غابت عنها محاذير وثوابت التيار القومي. فتنشد هذه العملية الانتخابية والخطاب السياسي الذي يسودها باستمرار نحو تقليد نمط خطاب اليسار الصهيوني الذي يوفق بين «الاندماج» في دولة اليهود وبين قبول كيان (دولة) فلسطينية مستقلة «إلى جانب دولة إسرائيل».

ومنذ أن قرر التيار القومي المشاركة في الانتخابات تحولت طروحاته إلى موضوعات متداولة في النقاش في الشارع، وانتشرت كالنار في الهشيم، وبدلا من أن يشد اليسار الصهيوني الخارطة السياسية العربية إليه، تغير الاصطفاف بحيث بات ينشد باتجاه التيار القومي. وأحد التعبيرات عن ذلك هو تقليد خطاب هذا التيار ومناقشته بحدة أو الوشاية به في الوقت ذاته. ولكن الأساس أن أطروحاته أضحت محور النقاش الدائر.

لم يخلق التيار القومي الديمقراطي الوطنية ولا القومية في الداخل. ولكن لا يستطيع إلا الجاهل أو سيء النية أن ينكر أنه منذ ولج التجمع الوطني الديمقراطي مجال السياسة بمعناها العيني في الظروف العينية، أي كمتنافس بين طروحات أخرى، تغيرت الثقافة السياسية لدى عرب الداخل وتطور النفس الوطني الكفاحي النضالي وبدأت تتشكل حالة رفض للأسرلة باتت مقلقة لإسرائيل. وصحيح أن الشق اليميني للمؤسسة الصهيونية يحرض ضد كل القوى السياسية العربية، ولكن اليسار الصهيوني لا يحرض إلا على التيار القومي متمثلا بالتجمع الوطني الديمقراطي، وذلك لأنه يدرك الفرق الذي أحدثه التجمع، في حين يمنع عمي الألوان العنصري الذي يصيب اليمين من رؤية الفرق.

وما كان بإمكان التيار القومي أن يدخل البعد القومي والديمقراطي إلى حياة «الجماهير» السياسية بالوعظ والإرشاد من خارج واقعهم المعاش كناس. وواقع عربي الداخل المعاش هو واقع المواطنة الاسرائيلية غير المتساوية، وردة الفعل الطبيعية الأولية عليها وهي مطلب المساواة. وما كان بإمكان القوميين أن يثبتوا لـ «الجماهير» أن مساواة العرب غير ممكنة في «دولة اليهود» إلا إذا وقف معهم على قاعدة هذا المطلب باعتباره شرعيا. فلكي يطلب التيار القومي من «الجماهير» أن تحمل الهم الوطني والقومي عليه هو أن يحمل هم الناس.

يتوقع التيار القومي في رومانسية تمجد الجماهير من بعيد دون معرفتها إذ لم يتعامل مع قضايا الناس اليومية التي تحول «الجماهير» إلى ناس، بشر، أفراد، جماعات، متطورين ومتخلفين، واعين ومُجَهَّلين، والى مصالح وقضايا مرتبطة وغير مرتبطة بالسلطة الحاكمة والى ثقافات سياسية متفاوتة. وقد يؤدي العزوف عن التعامل مع قضايا الناس بالسياسة من الرومانسية إلى العدمية، أي إلى الانعزال في حالة إحباط وهجرة واغتراب تخوّن الحالة والمرحلة والعرب والمسلمين والناس أجمعين، أي تتحول إلى هجرة يتبعها تكفير. والحالة الرومانسية وحالة الهجرة حالات غير سياسية.

وقد أثبتت التجربة التاريخية والتحليل البنيوي للأقلية العربية في الداخل أنه لا يمكن التعامل مع قضايا الناس الحياتية واليومية وتمثيلهم سياسيا في الوقت ذاته دون خوض المعركة سياسيا برلمانيا.

بقيامه وبولوجه المعركة السياسية حقق التيار القومي العربي المنظم في حزب ما يلي:

1– تم إحياء الحركة الوطنية والتيار القومي في الداخل.

2– شد مطالب المساواة إلى نهايتها القصوى المتناقضة مع الطبيعة الصهيونية للدولة العبرية.

3– تم قطع شوط كبير في تخليص هوية عرب الداخل من أزمة الاسرلة.

4– يزداد الالتفاف حول ضرورة بلورة الحقوق الجماعية للعرب في الداخل.

5– تكثيف التواصل مع الأمة العربية والشعب الفلسطيني بشكل لم يسبق له مثيل.

6– نتيجة لضرورات التنافس مع أطروحات وأساليب عم التيار القومي الديمقراطي تطور العمل البرلماني والسياسي عند جميع القوى بشكل لا يقارن مع ما كان سابقا.

هل هناك ثمن يدفعه التيار القومي بسبب دخوله انتخابات الكنيست الذي يترتب عليه اعتراف بإسرائيل ؟ نعم. ولكن في أي لقاء للفكر بالممارسة هناك ثمن يدفعه الفكر راضيا إذا رغب في التأثير–أي ترجمة للفكر إلى برنامج سياسي بناء على تشخيص لظروف سياسية محددة من أجل تغيير هذه الظروف فيها ثمن، وأي ترجمة للبرنامج السياسي إلى مطالب نضالية فيها ثمن. والامتحان هو بالقدرة على الارتقاء المعاكس من المطلب الى البرنامج، إلى المشروع الفكري بشكل متماسك ودون تناقضات لا تمكننا من العيش معها. والتيار القومي في الداخل، خلافا لحركات سياسية لا تتوفر لديها هذه البوصلة الفكرية القومية الديمقراطية، لا يوافق على التمثيل في مؤسسات هي أدوات تنفيذ السياسة الاسرائيلية وهي الحكومة ووزاراتها، كما لا يوافق على تمثيل العرب في لجنة الخارجية والامن في البرلمان، ولا يشارك في تمثيل الكنيست خارج البلاد، ولا يطالب بتمثيل عربي في البعثات الدبلوماسية في الخارج بحجة المساواة، خلافا للقوى السياسية العربية الاخرى في البرلمان.

فالتيار القومي يرفض تحويل مطلب المساواة المناهض للطبيعة الصهيونية لإسرائيل إلى أداة لدمج العرب في سياسات إسرائيلية تحول مطلب المساواة إلى «حصة» في السياسة بدلا من مناهضة هذه السياسة.... والمشاركة في انتخابات الكنيست هي اعتراف بهذه الدولة، إذا هنالك تناقض بين المشاركة في هذه الانتخابات حاليا من استقراء الواقع الحياتي المعاش وأنماط العمل السياسي وأنماط الوعي الذي ينتجه لكي يكون هنالك وجود جماهيري وشعبي وفاعل ومؤثر للفكرة القومية العربية المتناقضة مع الصهيونية، كما تتناقض ممارسات التجمع مع الصهيونية على كل جبهة ممكنة. هكذا يتجلى التناقض الوجودي ويتفاعل ويطور ديناميته. لكي يكون هنالك صراع وجود يجب أن يكون وجود في الواقع المادي الملموس، وإلا تحول صراع الوجود مع الصهيونية إلى صراع بين مفاهيم، بين مجردات تعيش حياتها الخاصة الرمادية بعيدة عن ألوان الواقع المعاش، ومن بينها اللون الرمادي القاتم.

وليس لدى التيار القومي الديمقراطي في الداخل طموح لتقديم الوعظ والإرشاد للتيار القومي في الوطن العربي وضرورة تعامله مع الواقع العيني في الدول العربية القطرية العينية، إذ لا وجود لدولة عربية أخرى غير الدولة القطرية، هذا التعامل الذي قد يضطره إلى تبني هموم الجماهير بدلا من مطالبة الجماهير باستمرار بتبني الهم القومي.

التيار القومي يرفض تحويل مطلب المساواة المناهض للطبيعة الصهيونية لإسرائيل إلى أداة لدمج العرب في سياسات إسرائيلية تحول مطلب المساواة إلى «حصة» في السياسة بدلا من مناهضة هذه السياسة....

* نص محاضرة قدمت أمام المؤتمر القومي 17 الذي عقد بالدار البيضاء
* مفكر ونائب عربي